الفصل الثالث

مستقبل الرأسمالية والنُظُم الاقتصادية البديلة

﴿ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَيَقُولُونَ ﴿٣٤﴾ إِنۡ هِيَ إِلَّا مَوۡتَتُنَا ٱلۡأُولَىٰ وَمَا نَحۡنُ بِمُنشَرِينَ ﴿٣٥﴾ ﴾ [الدخان: 34-35]

جرب العالم خلال القرن الماضي عدة أنظمة اجتماعية واقتصادية غربية وتفرعاتها بما فيها الفاشية، والرأسمالية، والاشتراكية، علمية أو غير ذلك، ودولة الرفاهية. وعلى الرغم من تحقق إنجازات مادية في بعض المجالات، فإن تلك الأنظمة قد فشلت فشلاً ذريعاً في تحقيق العدالة الاجتماعية، وتقديم حلول مقبولة لمشاكل العالم الاقتصادية الحقيقة. وعلى الرغم من تحقيق الثروات الضخمة، يرى لايارد كغيره من الباحثين أن السعادة لم ترتفع في أمريكا أو بريطانيا منذ منتصف القرن الماضي.[1] ورغم خروج الاشتراكية من السباق منذ عام 1989، ومن قبلها الفاشية، فإن بقاء الأنظمة الاقتصادية الأخرى، وبالذات النظام الرأسمالي، في السباق لا يعني أنه جاء بالضرورة نتيجة لأهلية تلك الأنظمة، وإنما جاء نتيجة لانعدام وجود البدائل، من وجهة نظر غربية، ليس إلا. والجدير بالذكر أن عدم الإجماع على زمن ظهور الرأسمالية إلى حيز الوجود، بل وعلى تعريف محدد لها يجعل من العسير على المحلل معرفة إذا كنا ما زلنا نعمل في ظل ذلك النظام، أم إننا نعمل في نظام سوقي أخر يُسمى الرأسمالية، ولعل هذا ما دفع سن إلى التساؤل فيما إذا كانت الرأسمالية، كمفردة، ما تزال ذات استعمال هذه الأيام، أم لا.[2]

(1) Layard, Richard. Now is the Time for a Less Selfish Capitalism, *The Financial Times*, 12th March, 2009, London, UK. 2009.

(2) Sen, Amartya. Capitalism beyond the Crisis, op.cit..

ومن ناحية أخرى، وبما أن أتباع الرأسمالية يقولون أنها نظام اجتماعي اقتصادي، فإن الحديث عن مستقبلها يجب أن لا ينحصر في الجانب الاقتصادي؛ إذ إن الجانب الاجتماعي وما يطرأ عليه من تطورات لا يقل أهمية عن الجانب الاقتصادي. لهذا فإن التطورات الاجتماعية التي لا يُلقي لها المحللون للنظام الرأسمالي، وهم في الغالب الاقتصاديون والسياسيون، بالاً قادرة على زعزعة أركان النظام، بل وعلى انهياره في غفلة من أولئك المحللين. وحسبنا ما ذكرنا في هذا الخصوص؛ إذ إن المقام لا يتسع إلى المزيد؛ وذلك لأن تناول التطورات الاجتماعية العديدة التي تمر بها الدول الرأسمالية تستحق دراسة منفردة لأهميتها. فضلاً عن ذلك، وكما ذكرنا سابقاً، لم يتوقف سعي البشرية نحو إيجاد نظام اجتماعي واقتصادي بديل عن النظام الرأسمالي القائم، ولقد طُرحت عدد من الأسئلة عن مستقبل الرأسمالية منذ زمن بعيد، وما زال الجدل قائماً. وبناءً عليه، سنتناول بعض ما يدور من حديث عن مصير النظام الرأسمالي، ونستعرض أهم النُظم البديلة، آخذين بعين الاعتبار أننا لا نطّلع على الغيب، أو نملك "عصاً سحرية،" وإنما نحاول استقراء الواقع، لاستشراف المستقبل ليس إلا.

أولاً: مستقبل الرأسمالية

في مناقشة لسايتوفسكي[1] في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي حول إمكانية استمرار الرأسمالية، تساءل "هل تستطيع الرأسمالية البقاء؟،" وفي معرض إجابته عن السؤال المطروح بيَّن أن شومبيتر [2] طرح سابقاً السؤال ذاته، وكانت الإجابة عنه بالنفي.[3] بل إن ماركس تناول الموضوع ذاته قبلهما،

(1) تايبور سايتوفسكي Tibor de Scitovsky (1910–2002): اقتصادي هنغاري الأصل، وهو من الاقتصاديين المعروفين عالمياً.

(2) جوزيف شومبيتر Joseph Alois Schumpeter (1883–1950): اقتصادي نمساوي–هنغاري الأصل، وهو من الاقتصاديين المعروفين عالمياً، وعمل شومبيتر لمدة قصيرة وزيراً للمالية النمساوية عام 1919.

(3) Scitovsky, Tibor. Can Capitalism Survive? An Old Question in a New Setting, *American Economic Review*, Vol. 70, Issue 2, 1980, pp. 1–9

وبسنوات طويلة، عندما تحدث عن الحتمية التاريخية لسقوط النظام الاقتصادي البرجوازي القائم في القرن التاسع عشر أو النمط الرأسمالي للإنتاج، ومن ثَّم حتمية تحول المجتمع نحو الشيوعية مروراً بالاشتراكية. ومن جانب آخر، ليست الغاية في هذه العجالة التنقيب تاريخياً، لتتبع الإجابات عن هذا السؤال الذي نعتقد إنه طرح مراراً وتكراراً، ولكن حسبنا أن نعرف أن عدداً من الاقتصاديين الغربيين المعترف لهم بالمكانة العلمية المرموقة قد تساءلوا قبل فترة طويلة من الزمن حول إمكانية بقاء واستمرارية الرأسمالية، وأكدوا شكوكهم حول ذلك، بغض النظر عن الأسباب التي اعتقد كل منهم أنها ستؤدي إلى سقوط الرأسمالية. والجدير بالذكر أن مواقف هؤلاء الاقتصاديين جاءت قبل فترة طويلة جداً من انفجار "الفقاعة" التي أدت إلى وقوع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لعام 2008، فضلاً عن أزمة منطقة اليورو لعام 2011.

1- الدعوات الرأسمالية للاصلاح

وفي الوقت الراهن، أبدى عدد من علماء الاجتماع والسياسيين القلق حول الموضوع ذاته؛ إذ طرحوا عدداً من الأسئلة مثل: هل ماتت الرأسمالية؟ وما مستقبل الرأسمالية؟ وكيف ستبدو الرأسمالية الجديدة؟ الواقع إن مجرد التفكير في مصير الرأسمالية يوضح بأن أداء النظام الاقتصادي العالمي الحالي ليس مقبولاً، في أقل تقدير، بدليل الربيع العربي ببعده الاقتصادي، ومن ثم بدليل ظهور حركة الاحتجاج الأمريكية "احتلال وول ستريت" وما صاحبها من حركات حول العالم، الرافضة جميعها لسياسات الرأسمالية العالمية. وغني عن القول، فإن كل اجتماع لما يُسمى بمجموعة العشرين وغيرها من اجتماعات القوى الرأسمالية يصاحبه على الدوام احتجاجات جماهيرية من آلاف الناشطين المناهضين للسياسات الرأسمالية والذين يأتون من جميع أنحاء العالم، ولعل ما حدث في ما سُمي بـ "معركة سياتل" عام 1999 ما زال في الأذهان؛ إذ تم تنظيم مظاهرة احتجاجية كبيرة، قبيل انعقاد الاجتماع الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية، ضد سياسات المنظمة الممثلة لمصالح القوى الرأسمالية،

قوبلت بالعنف المفرط، ثم اتسعت الاحتجاجات، لتصل إلى مدن عالمية عديدة.

ومع أن هناك شبه إجماع على حتمية الحاجة إلى إجراء تغيير اجتماعي على المستوى العالمي، إلا أن نوع هذا التغيير ومداه يبقى محل نقاش. وتجدر الإشارة هنا إلى أن البحث عن نظام بديل لا يعني بالنسبة للغرب البحث بالضرورة عن نظام جديد يختلف تماماً من الناحية الاجتماعية والاقتصادية التنظيمية عن العقد الاجتماعي القائم، بقدر ما يعني إعادة النظر في بعض مكونات هذا العقد، وإدخال بعض التعديلات والتحسينات عليه. الجدير بالذكر هو إن بروز نظام جديد بشكل كامل، دون التهيئة للأمر، سيؤدي إلى خطوات كارثية وتغيرات اجتماعية عميقة في أسس المجتمعات الغربية قبل غيرها، في الوقت الذي لا يبدو فيه الغرب مستعداً لذلك، ناهيك عن باقي العالم، فضلاً عن عدم الاستعداد لمواجهة المخاطر الكارثية المحتملة. لهذا فإن الدعوات الرسمية للتغيير لا تخرج عملياً عن كونها دعوات لإصلاح النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم، أو إن شئت الرأسمالية. ولهذا أيضاً فإن جميع النداءات الشعبية العالمية الحالية لإيجاد بدائل لن تجد عملياً أُذناً صاغية، على المدى المنظور في الأقل. ويسجل للربيع العربي، في جانبه الاقتصادي، والذي ستنعكس آثاره حتماً على العالم بأسره، أنه الحالة الشعبية العالمية الوحيدة المعاصرة التي تحملت فيها الشعوب العربية كل المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة، بل ودفعت ثمناً باهظاً من أجل إرغام الأنظمة السياسية على إدخال تغيير ملموس، يتصف بقدر من العدالة، على العقد الاجتماعي الاقتصادي القائم.

والجدير بالذكر أن أقطاب المجتمعات الرأسمالية من سياسيين، ورجال أعمال واقتصاديين وغيرهم كانوا قد تخلوا، خلال الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008، عن الاعتماد على "اليد الخفية" التي تُدير، كما يُقال، السوق، وسعوا إلى إنقاذ النظام الرأسمالي بكل الوسائل الممكنة. وفي الواقع، لم يستطع أشد المؤيدين لاقتصاد السوق الرأسمالية من التجرؤ بالتلميح، فضلاً عن التصريح، بترك السوق تأخذ مجراها بالكامل، كما ينادي بذلك الفكر الرأسمالي، بمعنى

الاعتماد الفعلي على سياسة السوق الحرة. إذ لو تم ذلك، أي لو تَركت الحكومات الغربية المؤسسات المتعثرة، خلال الأزمة، وشأنها، وامتنعت عن تقديم يد العون لها، لأدى ذلك إلى سلسلة من الإخفاقات المتتالية، وانهيار وتساقط متتابع للمؤسسات المالية والاقتصادية الرأسمالية كقطع الدومينو، مما كان سيؤدي حتماً إلى ذوبان كامل النظام. وعندئذ ما كان يمكن لأحد التنبؤ بحجم النتيجة النهائية، والتي كان من الممكن أن تكون كارثية وبكل المقاييس، ليس على الغرب وحده، بل وعلى باقي العالم على حدّ سواء. ولقد أدى اتخاذ تدابير من ذاك القبيل إلى إلقاء الشك حول مدى فائدة الأفكار التي تنادي بها النظرية الاقتصادية الرأسمالية. ففي نهاية المطاف، لقد نشأت وتطورت كل من الأزمة العالمية لعام 2008، وأزمة منطقة اليورو لعام 2011 ضمن الإطار النظري والعملي لتلك النظرية. ومما لا يخفى على أحد، عندما وقعت تلك الأزمة الكارثية، أزمة عام 2008، لم يكن النظام الرأسمالي قادراً على توفير الحلول المرجوة؛ لأن فاقد الشيء لا يُعطيه.

ورغم أن كل الحكومات والقوى الرأسمالية لم تألُ جهداً لإيجاد حل ما، إلا أنها لم تجد سوى ما سُمي بـ "خطط الإنعاش" قصيرة المدى، والتي لا تعدو كونها حلولاً فنية احتمالية النجاح، ولكن يبقى أن نعرف ما الذي يمكن فعله على المدى الطويل في ظل الفكر الاقتصادي الرأسمالي السائد، لهذا يُشدد سن وآخرون على الحاجة إلى إيجاد أفكار للمدى الطويل قادرة على إحداث تغيير في التنظيم القائم للمجتمع.[1] ويبدو أن الموضوع الرئيس الأكثر جدلاً حالياً يدور حول طبيعة الأفكار المميَّزة أو الإصلاحات التي ينبغي إدخالها في النظام الحالي للتغلب على عيوبه، مع الحفاظ على هويته الرأسمالية، فضلاً عن ذلك، فإن عنوان الندوة التي عُقدت في باريس، في شهر كانون الثاني من عام 2009، "عالم جديد أم رأسمالية جديدة؟،" يدلّل بحد ذاته، وبشكل واضح، على أن مستقبل الرأسمالية كان قيد المناقشة.

(1) Sen, Amartya. Capitalism beyond the Crisis, op. cit.

ومع أن مناقشات تلك الندوة ضمت أقطاب السياسة الأوروبية بمن فيهم المستشارة الألمانية، ورئيس الجمهورية الفرنسية، ورئيس الوزراء البريطاني، وعدد من كبار السياسيين والأكاديميين وغيرهم، في محاولة منهم لفهم الأسباب الكامنة وراء الأزمة العالمية المذكورة، إلا أن ما تم تقديمه من تفسيرات اتسمت جميعها بالتفسيرات الفنية، وهذا أقل ما يقال. والواقع ليس من المستغرب أنْ نجد أنّ التحليل المستخدم في تلك الندوة قد ركز برمته على المسائل الفنية فقط؛ إذ لم يكن هناك تناول للمسائل السلوكية قط، ولذلك أُرجعت أسباب الأزمة برمتها إلى القصور الفني في جزء من النظام المالي، أو ربما في كامل النظام. بناءً عليه، فإن ما تمخضت عنه تلك الندوة يتفق مع وجهة نظرنا المطروحة سابقاً، والتي مفادها أن ما يبحث عنه الغرب ليس نظاماً اجتماعياً اقتصادياً جديداً، وإنما خطوات مقبولة سياسياً واجتماعياً لإصلاح النظام الرأسمالي القائم. ومن الواضح أن مناقشة الرأسمالية بوصفها نظاماً، في الندوة المذكورة، جاءت قضية هامشية بدلاً من أن تكون القضية المركزية، بل إن الندوة أكدت على أن الأزمات المالية لا تؤدي إلى تغيير في العصر!

ومما يدعو إلى دهشة كبيرة أن يسود الاعتقاد بين المناقشين بأن فترات المضاربة العالية تأتي عادة مصحوبة بانخفاض واضح، كي لا يقولوا فاضح، في معايير السلوك بما في ذلك زيادة عمليات النصب والاحتيال! وبدا الأمر كأنه إقرار لواقع مقبول، وأنه ليس هناك ما يدعو إلى القلق أو حتى الاستغراب؛ لأن ذلك الانخفاض في معايير السلوك "أمر طبيعي، وله ما يسوغه." بل إن هناك من المشاركين من قال إنه "على الرغم من الأزمات المتكررة، فإن التحليل التاريخي يُبين أن الرأسمالية لم تتوقف أبداً عن تحويل نفسها، من خلال دمج موجات متتالية من الابتكار، لإعادة اختراع اتفاقيات جديدة!"[1]

وقد ورد في الوثيقة الصادرة عن مركز التحليل الاستراتيجي، الراعي للندوة المذكورة، الدعوة إلى اتخاذ بعض الإجراءات والتحولات، التي وصفت بأنها

(1) Center for Strategic Analysis, New world, new capitalism? Elements of debate, New Capitalism Symposium - 8 and 9 January, Paris, 2009, p. 15.

عميقة، في الرأسمالية، إلا أن مدى عمق هذه التحولات يبقى موضع خلاف عميقاً أيضاً. وتتناول تلك الإجراءات والتحولات المقترحة بشكل عام عناوين رئيسة مثل: التنظيم المالي، ورأسمالية أكثر عدالة (!)، وإصلاح دور ما يسمى بـ"الحكومة الاجتماعية،" ولعل هذا جاء استرضاءً للألمان لاهتماماتهم المعروفة في تسويق ما تُسمى بالسوق الاجتماعية، دون أن نتبين أية تفاصيل حول ما يجب فعله، أو إن كانت هناك خطة عمل واضحة.

ومن ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أنه ومن بين عدد من المقالات والبحوث الغربية التي ناقشت مستقبل الرأسمالية إبان أزمة 2008، هناك مقال واحد، في حدود معرفتنا، يقف متميزاً بمفرده، فعلى العكس من عدد من المحللين لأسباب الأزمة، يضع لايارد أصبعه على الأسباب الحقيقية للأزمة من خلال خدشه أُسس النظام الرأسمالي؛ إذ يرفض الفكرة التي ترى إن خلق الثروة هو الهدف النهائي للتقدم، ويحث أهل الغرب على التوقف عن "عبادة" المال. بل إنه علاوة على ذلك، انتقد بشدة المجتمع الغربي لكونه مجتمعاً "فردياً للغاية،" وإن دافعه الوحيد هو تحقيق المصلحة الخاصة، وإنه مجتمع فيه "كثير من المزاحمة،" وإنه مجتمع دون "أهداف مشتركة بما يكفي،" علاوة على أنه مجتمع قائم على "الصراع الداروينى." ولهذا يدعو لايارد إلى إنشاء مجتمع أكثر إنسانية يعتمد على القيم الجماعية بدلاً من الفردية.[1]

2- التغيير القادم

ولكن، ومن أجل طرح رأي في مستقبل النظام الرأسمالي، علينا فهم الأسباب الحقيقية للأزمات الاقتصادية العالمية المتتالية. ومع هذا، وكما تم ذكره سابقاً، نجد أن جميع التحليلات المستخدمة لتفسير أزمة عام 2008 وغيرها كانت وللأسف ذوات طبيعة فنية، ومع أن تلك التحليلات قد تقدم بعض العون الفني في تفسير الأزمات على المدى القصير، إلا أنها ليست ذوات جدوى، بالضرورة،

(1) Layard, Richard. Now is the Time for a Less Selfish Capitalism, op. cit..

على المدى البعيد. ومما لا شك فيه أن أي نظام أصيل جديد يحتاج إلى نقاش وافٍ وعميق حول الأسس التي بُني عليها النظام الحالي؛ وبعبارة أخرى، لا بد من مناقشة جميع أفكار ومبادئ الحركة التنويرية الأنجلو – سكسونية وما انبثق عنها. والواقع أننا لسنا وحدنا من يقول هذا: "فالرأسمالية إما أن تنجح في تجديد نفسها من الجذور، وإما أنها ستنهار وتصبح من مخلفات التاريخ."[1]

ومع هذا، فإننا نعتقد أنه مهما بلغ النقد الموجه للرأسمالية من القسوة، فإن إعادة النظر في تلك الأفكار والمبادئ أمر شبه مستحيل، ذلك أن نتائجه بكل بساطة غير متوقعة، فضلاً عن ذلك، هناك دائماً من يحتج قائلاً: إنه ليس هناك في الغرب بديل أفضل من الرأسمالية بما فيها السوق الاجتماعية؛ لأن الغرب يؤمن إيماناً عميقاً أنه رغم كل قصور الرأسمالية، فإنها النظام الذي يقف وراء ازدهاره المادي، مهما قالت خلافاً لذلك نظرية الإمبريالية. ولكن على الغرب أن يتذكر، إن كان ناسياً، أن الهيمنة الغربية بحروبها وجبروتها، وسياسات الحماية، والسياسات الإمبريالية التي مارسها الغرب منذ القرن التاسع عشر، وسياسات العولمة المالية والاقتصادية، بل والعسكرية حالياً هي في واقع الأمر من يقف وبقوة وراء ذلك الازدهار المادي، وليست الرأسمالية وسوقها الحرة.

وبغض النظر عمّا قيل سابقاً، فإن الدعوات ستتوجه إلى المطالبة بمجتمع رأسمالي أكثر إنسانية وعدالة، وأقل أنانية، وأقل طمعاً، وأقل تحيزاً... إلخ. لكن السؤال الحرج الذي يجب أن يُطرح هو: كيف يمكن تحقيق هذه الأهداف، بغض النظر عن المقصود منها، في ظل ذات المؤسسات والآليات التي تنبثق عن ذات النموذج المعرفي والمنظومة الفكرية، وما يترتب عليها من مفاهيم اقتصادية؟ وهل يمكن تحقيق تلك الأهداف بمجرد وضع أنظمة تنظيمية أفضل، وإذا كان هناك ما هو أفضل تنظيمياً، فلماذا لم يتم وضعه بعد؟ في سنوات ماضية، عندما اعتمد الاشتراكيون على التخطيط المركزي بدلاً من السوق لتخصيص الموارد،

(1) شيفر، **انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود**، مرجع سابق، ص371.

كان الرأسماليون يسخرون من الاشتراكيين متسائلين: "من يخطط المخططين؟" وبشكل مماثل، بات أيضاً من حقنا أن نسأل بدورنا، ودون سخرية هذه المرة: "من ينظم المنظمين؟." من ناحية أخرى، ألم يحن الوقت بعد، كي يتساءل الغرب مثلما تساءل أفهيلد قائلاً: "ما السبب الذي يجعل من السوق الحرة، هذه السوق التي يجري التغني بمحاسنها ليل نهار، عائقاً في طريق كل محاولات الإصلاح؟ هل من حقنا القول بأن التجارة الحرة والديموقراطية ليستا "نهاية التاريخ؟."[1] ومن ثمّ، أليس من حقنا نحن أيضاً أن نطرح الأسئلة ذاتها، بل وربما أكثر من ذلك؟ ويجمل باتل الموقف باختصار بقوله: "هناك شيء واضح: إن الفكر الذي أوصلنا إلى هذه الفوضى [الأزمة وتوابعها] من غير المرجح أن ينقذنا منها."[2]

لا شك أن النظام الرأسمالي، كونه نظاماً اقتصادياً سوقياً، لديه قدر ما من التكيف، ويتمتع بمستوى ما من المرونة التي تؤدي إلى قدر ما من الحركية. ولا شك أيضاً أن الإصلاحيين الرأسماليين على دراية بتلك الميزة، ومن ثمّ فإنهم سيحاولون دائماً البناء عليها كأساس للعمل على إدخال مزيج من الإصلاحات المالية والنقدية، والمؤسسية مع التركيز، ولو إعلامياً، على التعليم والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي، وذلك للحصول على القبول الاجتماعي لإصلاحاتهم. وعندما يهدأ غبار الأزمات، ويبدأ المال بالتدفق مرة أخرى، بغض النظر عن نسبته ومقداره، بل ومصدره، ويبدأ وزراء المالية أو الاقتصاد بالحديث "بابتسام" عن معدلات "مشجعة" لنمو الناتج المحلي الإجمالي في دولهم، نتيجةً للإصلاحات المذكورة، سيتم الإعلان حينها عن وصول "الرأسمالية الجديدة" اسماً، والقديمة محتوىً، من قبل إحدى الشخصيات من ذوي المناصب "الرفيعة!"

---

(1) أفهيلد، **اقتصاد يغدق فقراً**، مرجع سابق، ص171.

(2) Patel, Raj. *The Value of Nothing: How to Reshape Market Society and Redefine Democracy*, *Macmilan US*. 2010, p. 4.

ومع هذا، يرى وايت أن الجميع ملتزم بفكرة أن الرأسمالية في القرن الواحد والعشرين تحتاج قدراً من إعادة التفكير الجاد.[1] إلا إننا نتفق، جزئياً، مع شيفر؛ إذ يقول: "إن مستقبل النظام الرأسمالي يتوقف على مدى التغير الذي سيطرأ على الأخلاقية السائدة في المجتمع، وعلى إدراك جميعهم أن مبدأ المسؤولية الاجتماعية لا يقل أهمية عن مبدأ السوق الحرة. أما إذا تجاهل المجتمع هذه الحقيقة، فإن اقتصاد السوق [الرأسمالي] معرض للمصير نفسه الذي تعرضت له الاشتراكية: الانهيار والاختفاء عن الوجود."[2] ولا يسعُنا إلا القول: إذا كان الرأسماليون لم يتوصلوا بعد إلى الحقيقة التي أشار إليها شيفر خلال كل ما مضى من الزمان، فإنه ليس من المرجح أن يتوصلوا إليها أبداً.

ومما لا بد لنا من قوله هنا أن الرأسمالية تعرضت سابقاً للتحدي من طرفين: أولهما، قصورها الذاتي، وثانيهما، الاشتراكية. فأما بالنسبة للتحدي الأول، فإنه يمكن القول: إن الرأسمالية استطاعت سياسياً، وليس اقتصادياً، حتى الآن النجاح ولو نسبياً في احتواء نقائصها. وأما بالنسبة للتحدي الثاني، فإنه حسبنا القول: إن الاشتراكية، ونظامها الشمولي، لم تكن يوماً، خلافاً لما يُعتقد، منافساً كفؤاً للرأسمالية. ولأن الرأسمالية لم تواجه تحدياً قط من نظام سوقي أخر، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا وبقوة: ما الذي تستطيع الرأسمالية فعله عندما تواجه التحدي من نظام اقتصادي سوقي أخر؟ ومعلوم أن الرأسمالية نظام يدافع وبقوة عن المنافسة، ولهذا فإنها تحتاج بالضرورة إلى منافس كفء، كي يدفع بها إلى التغيير والتطوير؛ لأن غياب مثل هذا المنافس يُبقي الوضع القائم على حاله، حتى وإن أدخلت بعض الإصلاحات الشكلية التي تنادي بها عادة القوى الرأسمالية. ويمكن التأكيد على أن عجز الرأسمالية عن التعامل المناسب مع التفاوت الاجتماعي القائم والمطرد بما في ذلك الرعاية الصحية، والقضايا

(1) White, Allen. Capitalism Needs Rethinking but What are the Options? http://www.theguardian.com/guardian-professional, (consulted on 03.09.2013).

(2) شيفر، **انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود**، مرجع سابق، ص439.

البيئية، وتحول إدارة الاقتصاد إلى أيدي رجال المال من المصرفيين، وما ينجم عن ذلك من أزمات مالية، لا بد وأن يدفع المجتمعات الإنسانية إلى السعي، عاجلاً أو آجلاً، وراء بديل أفضل عن الرأسمالية التي ستواجه عندها المصير ذاته الذي واجهته الاشتراكية.

ثانياً: الرأسمالية والتنمية المستدامة

استكمالاً للحديث عن حاضر ومستقبل الرأسمالية لا بد من تناول موضوع لا يقل أهمية عمّا تم تناوله في هذا الفصل ألا وهو التنمية المستدامة. ومن المعلوم أن التعريف الأكثر تداولاً للتنمية المستدامة هو ذاك الذي ورد في تقرير اللجنة الدولية للبيئة والتنمية لعام 1987، والذي ينص على أن التنمية المستدامة هي: "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها."[1] والجدير بالذكر أن الحديث يدور عن التنمية إلا أنه غالباً، إن لم يكن دائماً، يختزل إلى الحديث عن النمو الاقتصادي مع أنهما أمران مختلفان.

ومن ناحية أخرى، فإن حديث الرأسمالية عن التنمية المستدامة على أنه العمل على تحقيق التوازن بين تلبية حاجات كل من الأجيال الحالية والقادمة، يُوحي وكأننا نتحدث عن طرفين منفصلين أو مستقلين عن بعضهما بعضاً. وبغض النظر عن عدم الإجماع على تعريف لمصطلح الجيل إلا أن المقصود في هذه الحالة هو معنى الجيل من منطلق علم الأحياء ليس إلا؛ لأن الحديث يدور عن ذلك، ومن هذا المنطلق فإن الجيل القادم بالنسبة للإنسان هو ذاك الجيل المسؤول عن رعايته مباشرة، أي الأولاد، وهكذا دواليك. ولهذا يجب أن يتضمن الحديث عن كل الأجيال معاً، سواء القائمة في المجتمع أوتلك التي تليها؛ إذ إنها تأتي تترى، مما يعني أن الأجيال تتداخل وكذلك أرزاقها، ولهذا فإنه علينا أن نتعامل دائماً مع جميع الأجيال في آن معاً مما يتطلب اتخاذ القرارات الاقتصادية دائماً بكفاءة

(1) The world Commission on Environment and Development، 1987, p. 37.

وعدالة اجتماعية. ولقد سبق الحديث عمّا استطاعت الرأسمالية تحقيقه من انجاز من حيث الثروة المادية المنتجة، ولكن علينا أن نتساءل: لصالح من، وعلى حساب من جاء تحقيق تلك الثروة؟ إن الدلائل الواقعية تشير بما لا يدع مجالاً للشك بأن ذلك إنما جاء لصالح فئة من المجتمع، وعلى حساب بقية أفراده، من ناحية، وعلى حساب البيئة، من ناحية أخرى، على حدّ سواء.

إن الآثار الاجتماعية والبيئية السلبية غير المسبوقة، والناجمة عن الوتيرة المطردة للإنتاج الرأسمالي لا بد أن تدفع إلى التساؤل عن قدرة الرأسمالية على الاستمرار في تلك الوتيرة المتصاعدة في الإنتاج. وإن انعدام العدالة عموماً والاقتصادية منها خصوصاً، والفساد المستشري، والتحلل في العلاقات الاجتماعية من ناحية، والتدمير البيئي من حيث تلوث الماء والهواء والتربة، والقضاء على التنوع البيئي الحيوي، والاحتباس الحراري وغير ذلك، من ناحية أخرى، لا تبدو أنها أسباب كافية لردع الرأسمالية عن الاستمرار في وتيرة إنتاجها. وهذا ما يذهب إليه آيكرد الذي يرى أن الشواهد تبين أن التوسع الاقتصادي الرأسمالي الجائر يتسبب في الانحطاط الاجتماعي وتدمير البيئة، إلا أن الدول المتقدمة لا تدخر جهداً في سعيها لتحقيق المزيد من الازدهار أكثر من أي وقت مضى.[1] فعلى سبيل المثال، إن الولايات المتحدة الأمريكية، المساهم الأكبر في الإنتاج العالمي، رفضت التوقيع على اتفاقية كيوتو للحد من الاحتباس الحراري، وفضلت الاستمرار في وتيرة إنتاجها على الحفاظ على البيئة، فضلاً عن انسحاب كندا من الاتفاقية ذاتها. ولكن ما الذي يدفع الرأسمالية إلى ذلك؟ وهل تستطيع الرأسمالية تحقيق التنمية المستدامة، أو النمو المستدام، والاستمرار في وتيرة الإنتاج ذاتها في الوقت نفسه؟

وللإجابة عن السؤال الأول، وسواءً انطلق المرء من وجهة نظر رأسمالية أو ماركسية، فإن النتيجة تبدو واحدة؛ إذ إن كلا وجهتي النظر تري أن العوامل

(1) Ikerd, John. Sustainable Capitalism: A Matter of Ethics and Morality, *Problemy Ekorozwoju – Problems of Sustainable Development*, Vol. 3, No. 1, 2008, pp. 13–22.

البنيوية للنظام الرأسمالي تدفعه إلى التوسع المستمر في الإنتاج.[1] وغني عن القول، فإن الهدف الرأسمالي الأسمى، أي تعظيم الأرباح، يدفع الشركات تلقائياً باستمرار نحو التوسع في الإنتاج؛ لأن معيار جودة أداء تلك الشركات من عدمه في سوق تنافسية يرتبط بذلك. وكما هو معلوم، فإن تحقيق ذلك الهدف والحفاظ على المنافسة يتطلب من الشركات الاعتماد على التوسع المستمر في الإنتاج، ومن ثمّ التوسع المستمر في استخدام -إن لم يكن استنزاف- الموارد، ويتطلب من ناحية أخرى التوسع في تسخير البيئة لصالح ذلك الإنتاج. ويأتي كل ذلك من منطلق الإيمان الأعمى بأن تحقق المصلحة الخاصة يحقق تلقائياً المصلحة العامة من خلال تحقيقها لكفاءة الإنتاج وعدالة التوزيع. وبعبارة أخرى، فإن تعظيم الأرباح ومواجهة المنافسة تتطلب، من ناحية فنيةً، أن تعمل الشركات على تعظيم الإيرادات وتقليل التكاليف، وهذا يتطلب بالضرورة أن تكون الأسعار منافسة، ولكي تكون هذه كذلك فإن تقليل التكاليف هو السبيل إلى ذلك، على افتراض أن الإنتاجية في أحسن أحوالها؛ لأن التكاليف هي المحددة للأسعار. ومن ثمّ فإن الرأسمالية لا تتردد في تحميل المجتمع ما أمكن من تكاليف الإنتاج الخاصة، عن طريق تدمير البيئة، من خلال العملية المسماة بتخريج التكاليف (Externalizing Costs)، خلافاً لذلك فإن الأسعار لن تكون منافسة، ومن ثمّ لن تُعظم الأرباح.

وترى الماركسية كذلك أن الرأسمالي، مدفوعاً بالحاجة إلى زيادة القدرة التنافسية، لا بد وأن يتوسع بشكل مستمر في الاستثمار في رأس المال الثابت، الأمر الذي سيؤدي إلى التوسع في الإنتاج بوصفه نتيجة طبيعية لذلك، وإن كانت الماركسية ترى أن الرأسمالية ستواجه، نتيجة لما سبق، فائضاً في الإنتاج، الأمر الذي يتطلب منها، وفقاً لنظرية الإمبريالية، الخروج إلى الأسواق العالمية لتصريف ذلك الفائض. وأما من حيث قدرة الرأسمالية على تحقيق التنمية

(1) Alperovitz, Gar. Sustainability and the System Problem, based on Executive Staff of the President's Council on Sustainable Development, *The Good Society*, Vol. 5, No. 3, 1995.

المستدامة أو النمو المستدام، أو الهدف الجذاب الذي تنادي به الحكومات مؤخراً، لاعتقادها أنه السبيل الوحيد لتوفير فرص العمل ومن ثمّ القضاء على الفقر، فهذا ما سنتناوله تالياً وإن بإيجاز. إن العمل على استدامة النمو الاقتصادي يتطلب بالتعريف، كما ذكرنا، استدامة التوسع في الإنتاج، وهذا يتطلب بالضرورة استدامة التوسع في استخدام الموارد الاقتصادية والبيئية المتاحة، الأمر الذي سيؤثر سلباً على كل من الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية لاستخدام الموارد، هذا من ناحية، وعلى عدالة التوزيع، من ناحية أخرى. وإن الاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية لتحقيق الإنتاج الأمثل مع مراعاة العمل على تحقيق عدالة التوزيع أو في الأقل تقليص الفجوة المتسعة باطراد بين الفقراء والأغنياء، من ناحية، وعدم استنزاف وهدر تلك الموارد وتدمير البيئة، ومن ثمّ عدم التعدي على حقوق الآخرين من الأجيال القادمة في تلك الموارد وفي النظام البيئي، من ناحية أخرى، يجب أن يقع في صلب التنمية التي يمكن أن توصف بأنها مستدامة.

وغني عن القول، فإن الرأسماليين يعتقدون بقدرة السوق الحرة، كما ذكرنا سابقاً، على العمل بشكل أو بآخر ليس على تخصيص الموارد بكفاءة بين نشطاء السوق فحسب، بل وبين الأجيال الحالية والقادمة على حدٍ سواء. وإذا سألنا كيف يتم ذلك؟ فإنه لا جديد هناك إذ سنسمع القصة ذاتها، والتي مفادها أن آليات السوق الحرة وقرارات المستهلك الحر الراشد ستعمل تلقائياً على تحقيق البيئة المستدامة التي هي شرط ضروري، وإن كان ليس كافياً، لتحقيق التنمية المستدامة. ومما لا شك فيه أن المنافسة التي يُعول عليها لكبح جماح الإنسان الاقتصادي عن القيام بما سبق ليست فعالة كما يقال، لخلو المنظومة القيمية التي تحكم السلوك من أي اهتمام في الجانب الاجتماعي؛ ولأن من يعمل بدافع المصلحة الخاصة فقط لا يمكن أن تتوفر لديه الدوافع الاقتصادية اللازمة من أجل العمل لصالح الآخرين.[1] ومن ناحية أخرى، فإن واقع الحال العالمي قرينة كافية في حد ذاته؛ إذ إنه يبين بما لا يدع مجالاً للشك عدم تحقق أي من الأمور

(1) Ikerd, John. Sustainable Capitalism: A Matter of Ethics and Morality, op. cit..

المشار إليها، مما يدحض المقولات النظرية الرأسمالية، وحسبنا ما ذكرنا سابقاً عن واقع حال الرأسمالية العالمية تجنباً للتكرار، وإن الصعوبات التي تواجهها الرأسمالية، وتلك التي واجهتها الاشتراكية من قبل، هي نتيجة طبيعية للعيوب البنيوية الكامنة في تلك الأنظمة.[1]

وقد يقول قائل إذا لم تتمكن السوق من تحقيق البيئة المستدامة والتنمية المستدامة لسبب ما، فإنه لا مانع حينها من تدخل الدولة لوضع التشريعات المناسبة، وإنشاء هيئات التنظيم كحل استثنائي، ومن ثمّ فإن الدولة قادرة على ضبط الاستخدام البيئي من خلال التنظيم الاقتصادي، لكن واقع الحال يبين لنا عدم صحة مثل هذا القول. وحسبنا القول: إن الرأسمالية لم تُعرف قط بالنظام العادل، ويشهد على ذلك المليارات من فقراء العالم كما أشرنا سابقاً. ومما يترتب عن انعدام العدالة تلك تركز الثروة في أيدي فئة قليلة، تمثل مراكز القوى الاقتصادية، مما يجعلها تتمتع بنفوذ كبير يُمكنها من السيطرة على القرارات الاقتصادية من خلال اختطاف (Capture) السلطة التشريعية أو هيئات التنظيم أو كلتيهما معاً لاتخاذ القرارات والإجراءات التي تحقق أهداف تلك المراكز، وإحباط تلك التي لا تسمح بتحقيق تلك الأهداف، بل وتوظيف التنظيم الاقتصادي نفسه خدمة لمراكز القوى تلك وفقاً لما تقوله النظرية الاقتصادية للتنظيم.

وحسبنا أن نشير هنا كما تبين الإحصائيات الرسمية المتعلقة بتوزيع الدخل والثروة في الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها الدولة الرأسمالية الأغنى، أن حصة الخمس الأعلى (أي العشرين بالمائة الأغنى) من السكان من إجمالي الدخل الأمريكي بعد الضريبة كانت قد بلغت 42.1% عام 1979 لترتفع هذه إلى 52.5% عام 2007، في الوقت الذي بلغت فيه حصة الأربعة أخماس المتبقية (أي 80% الأفقر) من السكان 57.9% عام 1979 لتنخفض هذه إلى 48.4% عام 2007.

---

(1) شابرا، **الإسلام والتحدي الاقتصادي**، مرجع سابق، وانظر أيضاً:

–Alperovitz, Gar. Sustainability and the System Problem, op. cit..

وأما من حيث توزيع الثروة في الولايات المتحدة الأمريكية لعام 2007 فإن أغنى 10% من السكان يملكون ما يقارب 73% من إجمالي الثروة، بينما يملك 90% من السكان 27% فقط من إجمالي الثروة. وتبين هذه الإحصائيات مدى اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء، وأن المجتمع الأمريكي مكون من طبقتين ليس إلا، طبقة العشرة بالمائة، وطبقة باقي المجتمع مع اختفاء الطبقة الوسطى تماماً. والجدير بالذكر أن هذه الإحصائيات هي للفترة ما قبل أزمة عام 2008؛ إذ يسود الاعتقاد أن الهوة أصبحت الآن أكبر من ذلك بكثير.[1]

ومع الأخذ بعين الاعتبار أن مراكز القوى الاقتصادية تلك، خاصة الشركات المتعدية الجنسيات، ستستخدم نفوذها كما ذكرنا من منطلق العمل على تحقيق المصلحة الخاصة، المشروعة اجتماعياً، ليس إلا (!)، وبالطبع على حساب المصلحة العامة للمجتمع، ممثلاً بالمزيد من كل من التوزيع غير العادل للدخل والتدمير المستمر للبيئة. ولا شك أن هناك من يرفض هذا، بل ويطالب بشكل أو بأخر بتغيير واقع الحال؛ إذ يذكر وايت أن بيتر باكر (Peter Bakker)، رئيس مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة، يرى أن النشاط الاقتصادي الرأسمالي كما هو حالياً ليس خياراً لاقتصاد المستقبل، ويضيف وايت قائلاً: إن الجميع يغمرهم الإحساس بأن رأسمالية القرن الواحد والعشرين تحتاج إلى بعض إعادة التفكير الجاد.[2] ومما لا شك فيه هو أن التنمية المستدامة قضية أعمق بكثير مما ذُكر، ومن الخطأ التعامل معها على أُسس فنية؛ لأنها قضية سلوكية بامتياز، ولهذا فإن التقنية، خلافاً لما يعتقد، بل ويروج بعضهم، لا تشكل عاملاً حاسماً في حل معضلة الرأسمالية تلك؛ إذ إن الجانب الفني أو العلمي في أي مجال ليس العامل الحاسم والضابط للسلوك البشري. إن النظرة الثنائية للحياة والكون التي تحكم النظرة العالمية للرأسمالية والمنظومة القيمية الناجمة عنها هي دون غيرها التي

(1) Stone, Chad, Danilo Trisi, Arloc Sherman, and William Chen. A Guide to Statistics on Historical Trends in Income Inquality, Center on Budget and Policy Priorities. www.center@cbbp.org, (consulted on 10. 9.2013).

(2) White, Allen. Capitalism Needs Rethinking… op. cit.

تحكم أساساً سلوك الإنسان الاقتصادي، الذي وجِّه، كي يكون كذلك. وكما يقول روبنز: "تحدد الرأسمالية مجموعات من الناس الذين عليهم أن يتصرفوا وفقاً لمجموعة من القواعد المتُعلمة."[1]

إن المنظومة القيمية التي أوصلت الإنسانية إلى ما هي فيه من انعدام للعدالة، وفقر، وتدمير للبيئة لا يمكن لها أن توصلها إلى ما هو أفضل، آخذاً بعين الاعتبار أن الظاهرة الاجتماعية بجميع أبعادها، إنما هي مرآة لسلوك البشر. ولعل في ما يقوله آيكرد محقاً في هذا الخصوص ويقترب كثيراً مما نرمي إليه؛ إذ يرى أن تحقيق الاستدامة يتطلب أن تُعطى الأبعاد الأخلاقية والاجتماعية للحياة أولوية على دافع المصلحة الخاصة، ويخلص إلى القول بأن الاستدامة في الرأسمالية هي قضية أخلاقية وأدبية.[2] وإذا كان الأمر كذلك، وهو كذلك، فإن الرأسمالية ستفشل في مسعاها؛ لأنها تفتقر إلى معيار أخلاقي للنجاح؛ إذ إن القيم التي تتبناها الرأسمالية للنجاح هي قيم مادية فقط. وهذه نتيجة حتمية لمنهجية التفكير الرأسمالي الناجمة عن تطبيق منهج العلوم الطبيعية على العلوم الاجتماعية، والتعامل مع الإنسان بشكل يتجاوز إنسانيته، وكأنه جزء من العالم المادي ليس إلا، والتركيز على العوامل الكمية، أسباباً ونتائج في الظاهرة الاجتماعية. ونتيجة لذلك فقد تم اعتماد النجاح المادي، ممثلاً بتعظيم الأرباح، ومقياسه المال، معياراً وحيداً للنجاح، وما دام هذا المفهوم المعتمد للنجاح ومعياره قائمين، فإن الاستدامة المنشودة أمر بعيد المنال في أقل تقدير.

ثالثاً: النُظُم الاقتصادية البديلة

سنتناول في هذه الجزئية أهم البدائل النُظُمية الاقتصادية التي نعتقد أن هناك ما يدعو إلى تناولها، فالحديث يدور في عدد من الدول المسماة بالنامية، ومنها العربية، لاسيما الاشتراكية منها سابقاً، عمّا تُسمى بالسوق الاجتماعية. ولهذا لا

(1) Robbins, Richard H. *Global Problems and the Culture …*, op. cit., P. 13.

(2) Ikerd, John. Sustainable Capitalism: A Matter of Ethics and Morality, op. cit..

بد لنا من أن نتناول ولو بعجالة هذه السوق، التي يعتقد بعضهم بمن فيهم بعض العرب، أنها تمثل البديل الاجتماعي للرأسمالية واقتصادها الحر، والبديل الحر للاشتراكية واقتصادها الموجه. وبالإضافة إلى ما سبق، لا بد لنا من الحديث الموجز عن النظام الاقتصادي الإسلامي؛ لأننا نعتقد أنه يمثل البديل المناسب عن الرأسمالية والسوق الاجتماعية، وذلك في محاولة لتوضيح بعض الأمور التي تختلط على المتخصصين قبل غيرهم عند الحديث عن الأنظمة الاقتصادية.

1- اقتصاد السوق الاجتماعية

بعد فشل الاشتراكية، لم يبق أمام بعض الدول الاشتراكية سابقاً، بمن فيها بعض الدول العربية، من خيار إلا الرأسمالية. ونتيجة لاعتبارات سياسية داخلية وخارجية على حدّ سواء، ورغبة من هذه الدول في عدم الاعتراف بفشل مسيرتها الاشتراكية من ناحية، وعدم القدرة على التحول الصريح إلى الرأسمالية، مع الرغبة في ذلك، حفظاً لماء الوجه، من ناحية ثانية، أخذت هذه الدول، فضلاً عن الدعاة التقليديين للاشتراكية، في الحديث عن خيارها الجديد الكامن في ما يُسمى بالسوق الاجتماعية. وآخذاً بعين الاعتبار الدعوات العديدة من أجل وضع أسس لنظام اجتماعي اقتصادي جديد؛ ولأن المناداة، بل التسويق، ولاسيما من بعض بني جلدتنا، لما يُسمى بالسوق الاجتماعية إلا واحدة من مثل هذه الدعوات، وجدنا لزاماً علينا أن نتناول هذا الموضوع، وبالقدر الذي نعتقد أنه يفي الموضوع حقه. وسيأتي هذا الحديث انطلاقاً مما يقوله المنادون والعارفون بالسوق الاجتماعية، كي لا نُتهم بعدم الحيادية لنبين ماهية هذه السوق، وهل تُمثل هذه طريقاً ثالثاً يتوسط الليبرالية الاقتصادية والاشتراكية، أم أنها رأسمالية على الطريقة الألمانية وحسب، مع احتفاظنا بحقنا في التعليق على ما يرد على لسان دعاة تلك السوق.

ولكن، لا يسعنا بداية إلا القول: إن المطلعين على تاريخ الفكر الاقتصادي الغربي يعلمون جيداً الدور الكبير الذي قامت به المدرسة الاقتصادية التاريخية

الألمانية، والتي جاءت أساساً لتقر الطريقة الألمانية لإدارة الاقتصاد حينها، ولترفض في الوقت نفسه أفكار المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية الإنجليزية. ومن المعلوم أيضاً أن المدرسة الاقتصادية التاريخية الألمانية أيدت بقوة تدخل الدولة في الاقتصاد، إلى جانب القوى الوطنية، من أجل تحقيق التنمية الألمانية، ومن ثَّم تحويل ألمانيا من دولة زراعية في تلك الفترة إلى دولة صناعية.[1] وبعبارة أخرى، إن الألمان كانوا وما زالوا دائمي الاعتقاد بوجود دور كبير للدولة في الاقتصاد، وهم محقون تماماً في ذلك، بل إنهم لم يترددوا قط في ممارسة ذلك، لا سابقاً ولا لاحقاً، دون أن يَعيب عليهم ذلك أحد، وإنهم، قبل غيرهم، يعلمون يقيناً أن ألمانيا ما كانت لتلحق ببريطانيا، وغيرها من الدول الصناعية، دون التدخل القوي في الاقتصاد من قبل الدولة الألمانية، بل إن الدول الصناعية عموماً ما كانت لتصل إلى ما وصلت إليه دون الإسهام المباشر للدولة في ذلك، خلافاً لما يعتقده أصوليو السوق ومن يتّبع خطاهم.

وإن أول ما يلاحظه المراقب عند الحديث عن السوق الاجتماعية ارتباطها الكامل بالتجربة الاقتصادية الألمانية (ألمانيا الغربية سابقاً) بعد الحرب العالمية الثانية. ومن المعلوم تاريخياً أن التجربة الأولى للسوق الاجتماعية الألمانية جاءت بعد الحرب العالمية الثانية بالتزامن مع الإصلاح الاقتصادي والنقدي لعام 1948، والذي قاده لودفغ ايرهارد.[2] ومع أن البعض عدّ الانتعاش الاقتصادي الملحوظ الذي صاحب السنوات الأولى للسوق الاجتماعية "معجزة اقتصادية،" إلا أن مسيرة اقتصاد السوق الاجتماعية، بشكل عام، كانت حرجة جداً، ونتائجها غير مشجعة، وكانت ألمانيا الغربية، مترددة بين الاستمرار في هذا النهج من الاقتصاد، أو تحويل المسار إلى التخطيط والاقتصاد الموجه، أي

(1) ظهرت المدرسة التاريخية الألمانية في منتصف القرن التاسع عشر بحدود عام 1840، مبنية أساساً على أفكار الاقتصادي الألماني المعروف فرايدريخ لست Friedrich List (1789–1846).

(2) لودفغ ايرهارد Ludwig Erhard (1897–1977): اقتصادي وسياسي ألماني كان أول وزير للاقتصاد في ألمانيا الغربية ومن ثم أصبح المستشار الألماني للفترة، 1963 – 1966.

نحو الاشتراكية.[1] ومع أنه لا يبدو أن هناك تعريفاً محدداً متفقاً عليه للسوق الاجتماعية، إلا أن المقولة الرئيسة التي توصف بها هذه السوق تتحدث اختصاراً عن "ربط مبدأ حرية السوق مع مبدأ التوازن الاجتماعي،" أياً كان المعنى المقصود من ذلك. وانسجاماً مع المقولة السابقة، فإنه يقال إن اقتصاد السوق الاجتماعية هي: "برنامج سياسي تنظيمي يرتكز على اقتصاد المنافسة الذي يربط المبادرة الحرة بالتقدم الاجتماعي المضمون من خلال الإنجاز الاقتصادي في السوق."[2]

ولكي يتحقق الهدف المنشود، يقول ديكارتمان: إنه لا بد لقوى السوق، أي الطلب والعرض، الساعية إلى تحقيق أهدافها، من تعظيم المنفعة والأرباح على التوالي، ومن العمل تحت سيادة الملكية الخاصة، والحرية الاقتصادية من حيث الإنتاج، والتبادل، والعمل والاستهلاك، في ظل شروط المنافسة، مما يسمح للأسعار الناجمة القيام بدور التوازن والتنبيه والتوجيه والتحفيز.[3] ونتيجة لذلك، كما يُضيف ديكارتمان، سيؤدي تأثير "اليد الخفية" إلى تناغم النشاطات الاقتصادية للأفراد مع المطلب الاجتماعي الكلي للاستخدام الفعال

(1) شليخت، كريستيان أوتو. **اقتصاد السوق الاجتماعي: التطبيق السياسي، التآكل والحاجة للتصرف،** في "موسوعة اقتصاد الاجتماعي: السياسة الاقتصادية من الألف إلى الياء،" رولف هـ. هاسي وهبرمان شنايدر وكلاوس فايجلت (ناشرون)، ترجمة: ياسر سارة، مؤسسة كونراد اديناور، ص446، 2005.

(2) ديكارتمان، ديتريش. **اقتصاد السوق الاجتماعي: الأسس الاقتصادية وطريقة الأداء،** في "موسوعة اقتصاد الاجتماعي: السياسة الاقتصادية من الألف إلى الياء،" رولف هـ. هاسي وهبرمان شنايدر وكلاوس فايجلت (ناشرون)، ترجمة: ياسر سارة، مؤسسة كونراد اديناور، ص443، 2005.

(3) تجدر الإشارة هنا إلى أن تعظيم المنفعة كما تتناولها النظرية الاقتصادية، وكذلك السوق الاجتماعية لا يعني إطلاقاً أن المستهلك يحقق الإشباع من البضائع المستهلكة، وإن كل ما يعنيه هو أن المستهلك يقوم بعملية اختيار ليس إلا، وفقاً لدخله وللظروف السوقية من حيث الأسعار، مع ملاحظة أن النظرية تقول: إن اختيار المستهلك للتشكيلة المثلى يعني اختياره التشكيلة السلعية الأفضل ذوقاً والممكنة مادياً. لكن تحقق هذا الاختيار لا علاقة له بتحقق الإشباع لا من قريب ولا من بعيد (للمزيد انظر الفصل الرابع).

للموارد النادرة، وهكذا ستحقق السوق الاجتماعية -من وجهة نظره- الأهداف الاقتصادية على المستويين الاجتماعي والفردي.[1]

ولعل القارئ الكريم يلاحظ أننا لم نقل شيئا إلى الآن عن السوق الاجتماعية، بل تركنا دعاتها أنفسهم يتحدثون عنها. لهذا، أصبح من حقنا أن نتساءل الآن، أليس القول بأن اليد الخفية ستؤدي إلى "تناغم النشاطات الاقتصادية للأفراد مع المطلب الاجتماعي الكلي،" كما ورد أعلاه، هو تماماً كالقول، الذي يُمثل حجر الزاوية في الفكر الرأسمالي، من أن اليد الخفية ستؤدي إلى الانسجام المزعوم بين المصلحتين الخاصة والعامة؟ وغني عن القول، فإن العالم بأسره لم يعرف قط مصطلحاً آخر لليد الخفية غير الذي جاء به آدم سمث، وهو بالذات ما تنادي به الرأسمالية. ومن ثمّ، أوليس كل ما قيل حول آلية عمل السوق الاجتماعية إلى الآن هو بالضبط ما تنادي به الرأسمالية، بل والليبرالية منها؟

ويضيف ديكارتمان إن كون اقتصاد السوق ليس فعالاً دائماً؛ إذ إنه يتعرض للفشل، نتيجة لعوامل خارجية وأخرى متأصلة في النظام ذاته، وإنه سيؤدي إلى حالات من الاختلال، ولكي يتحقق هدف منهجية اقتصاد السوق الاجتماعية فإن الاختلالات المذكورة تتطلب، من وجهة نظر اجتماعية، تدخل الحكومة لاتخاذ إجراءات تصحيحية لتحقيق التوازن الاجتماعي. وتتمثل الاختلالات الرئيسة، التي تتطلب من الحكومة القيام بإجراءات تصحيحية لنتائج النشاط السوقي، في الحالات الرئيسة التالية: أولاً، في حالة عدم عدالة التوزيع السوقي للدخل؛ إذ على الحكومة العمل على إعادة توزيع الدخل، لكي يتم الوصول إلى التوازن بين السياسات الملتزمة بالمنافسة وتلك الملتزمة بإعادة التوزيع. وثانياً، في حالة وجود مؤسسات تُسيء استخدام السلطة السوقية الكبيرة التي تتمتع بها (يُقصد بذلك الاحتكار الطبيعي)، بالإضافة إلى حالة وجود الآثار الجانبية

(1) ديكارتمان، **اقتصاد السوق الاجتماعي: الأسس الاقتصادية وطريقة الأداء**، مرجع سابق، ص438.

السلبية للنشاط الاقتصادي مثل التلوث البيئي.[1] والجدير بالذكر أن هذه هي تحديداً الحالات التي تتناولها النظرية الاقتصادية الرأسمالية في معرض حديثها عن الجانب الاجتماعي للنشاط الاقتصادي، وهي الحالات ذاتها التي تتطلب من الدولة وضع التنظيم الاقتصادي، أو السوقي، حيز التطبيق.[2]

ومن المعلوم تاريخياً أنه عندما ظهرت عدد من المشكلات الاقتصادية لاسيما ارتفاع معدلات البطالة في الخمسينات من القرن الماضي، ألقى كثيرون باللوم في هذا على السوق الاجتماعية، وجاءت المطالبات بالتحول نحو السياسة الكنزية للتشغيل التام كما هي معروفة عند الاقتصاديين. وفي الستينات من القرن الماضي، طرأ تغيير على السياسة الاقتصادية الألمانية أدت إلى التوسع الكبير في القطاع الحكومي -إذ ارتفعت حصة الدولة، أو إنفاق القطاع العام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، من 30 % في فترة الستينات إلى 50 % في نهاية السبعينات- الأمر الذي عدّه المراقبون دليلاً واضحاً على مدى التخلي عن القواعد الأساسية لاقتصاد السوق الاجتماعية في تلك الفترة. وقد تم لاحقاً استخدام سياسات جديدة تحت منهجية التوجه نحو العرض، ممثلة بإلغاء القيود والتحرر والتوجه نحو السوق الدولية بعيداً عن اقتصاد السوق الاجتماعية.

وخلال فترة التسعينيات من القرن الماضي، تراجعت الجهود، لإنعاش اقتصاد السوق الاجتماعية، ولم يعد واضحاً إذا كان الخط الاقتصادي السياسي الألماني يركز على السوق مع المسؤولية الذاتية، أم أنه يركز على الدولة والعدالة الاجتماعية. لهذا، ما زال الضغط نحو الإصلاحات اللازمة والضرورية لاقتصاد السوق الاجتماعية على جدول الأعمال اليومية في ألمانيا الموحدة. ويرى شليخت أيضاً أنه يجب أن لا تُنحى السوق الاجتماعية نتيجة للعولمة لصالح الرأسمالية غير المقيدة، وإنما يجب أن تتجه نحو التكيف مع الظروف العالمية الجديدة،

---

(1) المرجع السابق.

(2) Viscusi, W. Kip, Joseph E. Harrington Jr, and John M. Vernon. *Economics of Regulation and Antitrust*, 4th Ed., MIT Press, 2005.

مع ضرورة وجود نموذج من المسؤولية الذاتية والاستقلالية، إلا أنه لا يبدو أن التكيف المشار إليه معلوم لأصحاب القرار، أو أنه مجمع عليه إن وجد.[1]

ومن جانب آخر، يرى ويت (Witt) أن الغموض الرئيس الذي يكتنف السوق الاجتماعية ينبثق أساساً من الفكرة الرئيسة لهذه السوق، أي من "ربط مبدأ الحرية في النشاط السوقي مع مبدأ التوازن الاجتماعي،" وقبول أو رفض نتائج السوق بناءً على تحقيقها للتوازن الاجتماعي من عدمه. وكما ورد سابقاً، فإنه على الدولة، في حالة فشل (!) الناشطون الاقتصاديون في تحقيق التوازن الاجتماعي المنشود، التدخل لضمان ذلك التوازن من خلال اتخاذ إجراءات ذات علاقة بإعادة توزيع الدخل، أو من خلال المفاوضات العمالية الجماعية. ويقول ويت بدوره إننا إذا سألنا عن المقصود تحديداً بما يُسمى بالتوازن الاجتماعي، ولماذا هو مرغوب، فإننا سنكتشف أن واضعي الدستور الألماني كانوا غامضين في الإجابة عن هذا السؤال.[2] وحسبنا القول: إن غموض هذا الهدف يعني قطعاً أن تحقق التوازن الاجتماعي المنشود في هذه الحالة إن لم يكن عشوائي الوقوع فإنه، في الأقل، أمر احتمالي الوقوع.

ويمكننا اختصار القول: إنه كان لا بد بالضرورة للمنهج الاقتصادي المختار لألمانيا الغربية حينها، أي بعد الحرب العالمية الثانية، أن يتضمن توجهات اجتماعية واضحة وقوية، آخذاً بعين الاعتبار الظروف الإنسانية القاسية التي واكبت فترة الحرب وما تلاها، فضلاً عن انتشار الأفكار الاشتراكية الجذابة ظاهرياً في أوروبا في تلك الفترة. وبما أن الاقتصاد الموجه أو المخطط لم يكن خياراً سياسياً، فإنه لم يكن هناك من خيار أمام ألمانيا إلا السوق الحرة التي تم القبول بها، من حيث المبدأ، على أن يتم "تكييفها" لدرء مفاسدها، في محاولة من الألمان للتميز عن غيرهم كعادتهم، من خلال اتخاذ إجراءات قانونية وتنظيمية.

(1) شليخت، **اقتصاد السوق الاجتماعي: التطبيق السياسي، التآكل والحاجة للتصرف**، مرجع سابق.

(2) Witt, Ulrich. Germany's "Social Market Economy" Between Social Ethos and Rent Seeking, *The Independent Review*, Vol. 4, No. 3, 2002, pp. 365–375.

ولهذا فإنه يُقال إن تطوير فكرة السوق الاجتماعية جاءت بديلاً اجتماعياً لاقتصاد السوق الحرة من ناحية، وبديلاً حراً للاقتصاد الموجه من ناحية أخرى. وهنا لا بد لنا من أن نتساءل إذا كان من الممكن تكييف السوق الحرة لدرء مفاسدها وتحقيق الرفاهية المبُشر بها، فلماذا لا تأخذ به بقية الدول الرأسمالية؟

ويتضح لنا مما سبق أن السوق الاجتماعية، وفقاً لما يقوله دعاتها، تنطلق من أرضية رأسمالية صلبة بكل عناصرها، وعلى رأسها السوق الرأسمالية الحرة، مع ملاحظة أننا لم نجد أي حديث عن ضبط السوق، ناهيك عن تقييدها، فهي حرة تماماً، مع الاختلاف النسبي في دور الدولة. وبعبارة أخرى، يُراد للدولة أن تمارس دوراً بشكل أكبر في حالة السوق الاجتماعية مما هو عليه في الاقتصاديات الرأسمالية الأخرى، إذا ثبت فشل السوق، وكأن هذه لا تفشل. وغني عن القول، فإن هذا النوع من الاقتصاد يعتمد بشكل أساس على مبدأ الحرية الاقتصادية، وعلى بعض المفاهيم الاجتماعية التي تؤدي إلى تعديل نتائج النشاط السوقي، من خلال اتخاذ إجراءات متعلقة بإعادة التوزيع. الواقع أن هذه الفكرة ليست ببعيدة عن فكرة دولة الرفاهية الممارسة في بعض الدول (الاسكندينافية خاصة) مع تراجع في الزخم.

ويمكن القول: إن السوق الاجتماعية هي شكل آخر لدولة الرفاهية، ولكن على الطريقة الألمانية؛ إذ إنهما يشتركان في الفكرة ذاتها مع الاختلاف في بعض الأدوات. وبكل الأحوال لا يمكن النظر إلى السوق الاجتماعية على أنها نظام اقتصادي جديد، أو أن تُعّد غير رأسمالية، وبحسب القارئ دليل على هذا ما أوردناه من تحليل سابق. وفضلاً عن ذلك، فإننا لم نسمع قط عن موقف معارض للسوق الاجتماعية من الرأسمالية العالمية، أو أن هذه تنظر إلى ألمانيا على أنها دولة غير رأسمالية، كما كان موقف الرأسمالية العالمية من الاشتراكية والدول المنادية بها، بل إن ألمانيا تقع في الصدارة من الدول الرأسمالية. ودعنا نختم الحديث عن هذا الموضوع بطرح سؤال لا بد لنا من طرحه، من المعلوم قطعاً

أن السوق الاجتماعية موجودة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أي أنه مضى على وجودها ثلثا القرن تقريباً، فلماذا أصبحت الآن فقط محط الأنظار والاهتمام وخياراً يتغنى به بعضهم منذ سنوات قليلة جداً، ولم يكن الأمر كذلك قط قبل عام 1989، أي قبل سقوط المنظومة الاشتراكية؟

2- النظام الاقتصادي الإسلامي

بعد تناول كل من الرأسمالية والسوق الاجتماعية، لعله من المناسب الحديث ولو بعجالة عن النظام الاقتصادي الإسلامي من زوايا محددة ليس إلا، وستتم أيضاً المقارنة بين النظام الاقتصادي وعلم الاقتصاد بشكل عام؛ إذ غالباً ما يجري الخلط بينهما لاسيما من غير المتخصصين، مع توضيح ما يحتاجه الإنسان المسلم من أجل مزاولة النشاط الاقتصادي من وجهة نظر إسلامية. وفضلاً عن ذلك، ستتم الإشارة إلى بعض المتغيرات الاقتصادية، كمثال، والتي يعتقد بعضهم أنها ولدت من رحم الفكر الاقتصادي الرأسمالي، وهي في الواقع خلافاً لذلك، مما يعني أنه ليس هناك ما يمنع من التعامل معها ومع مثيلاتها من قبل الفكر الاقتصادي الإسلامي.

بداية، إن الاهتمام بالفكر الاقتصادي الإسلامي بدأ مع الرواد الأوائل من المسلمين منذ مدة ليست بالقصيرة، والتي تعود إلى النصف الأول من القرن الماضي، وذلك من أجل التوضيح لكل من يهمه الأمر من أبناء المسلمين، بل وغيرهم، بأن الإسلام لديه من القواعد والمؤسسات الاقتصادية ما يكفي لتشكيل نظام اقتصادي إسلامي مميز. ولقد جاء ذلك كله بوصفه جزءاً لا يتجزأ من الصحوة الإسلامية الرافضة لكل ما عانت منه وما زالت الأمة الإسلامية، وكتعبير حقيقي عن إدراك الرواد الأوائل لذلك الواقع المرفوض، ودعوة صادقة منهم إلى المسلمين من أجل التمسك بثوابت الأمة، والعمل بها لما في ذلك خير الأمة الإسلامية، بل وخير الإنسانية جمعاء. وفي هذا الصدد يشير صديقي إلى أن ما جاء به الرواد هو دعوة لإقامة وترسيخ هوية جديدة مبنية على القيم

والمؤسسات الاقتصادية الإسلامية.[1] بناءً عليه، يستطيع الإنسان المسلم مزاولة عدد من النشاطات الاقتصادية على أسس وقواعد إسلامية أينما كان، إن هو رغب في ذلك، ولا عذر حقيقياً له خلافاً لذلك.[2]

أ - النظام الاقتصادي وعلم الاقتصاد:

ومما يلاحظ، وربما تزامناً مع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لعام 2008، أن بعض المسلمين من غير المتخصصين يشعرون وكأن هناك نقصاً معيباً عند الحديث عن الفكر الاقتصادي من وجهة نظر إسلامية، لذا تراهم يطالبون العاملين في هذا الحقل بالعمل الدؤوب لوضع النظريات الاقتصادية الإسلامية في هذا المجال، كي ينطلق هذا الاقتصاد بقوة وليسجل حضوره على الساحة. ومع اعتقادنا بصدق تلك النوايا، إلا أن هذا يكشف لنا عن أن هناك خلطاً بين النظام الاقتصادي وعلم الاقتصاد، وأحسب أن هذا الخلط قد أدى إلى اعتقاد غير المتخصصين خطأً بما يأتي: أولاً، الاعتقاد بأن كلاً من النظام الاقتصادي وعلم الاقتصاد من وجهة نظر إسلامية ما زالا في طور الصياغة. وثانياً، الاعتقاد بأن أي تطبيق للنظام الاقتصادي الإسلامي لا يتم إلا بصياغة علم للاقتصاد من المنظور ذاته قبل ذلك؛ لهذا فإنه من الضرورة بمكان وضع النقاط على الحروف كما يُقال في كلا الأمرين المذكورين في ما يلي.

دعنا نؤكد من البداية أن النظام الاقتصادي شيء، وعلم الاقتصاد شيء آخر، وإن كانت بينهما علاقة، بل وقدر من التداخل، وحقيقة الأمر تكمن في أن تطبيق النظام، أي نظام، لا ترتبط بالضرورة بوجود العلم الخاص به. وحسبنا أن نشير إلى أن البشرية قد طبقت نُظماً اقتصادية عديدة قبل أن يكون هناك مجرد حديث

(1) Siddiqi, Mohammad N. Future of Islamic Economics. www.siddiqi.com/mns/, (consulted on 2-2-2013, 2012).

(2) قد يقال إن هناك صعوبة في التطبيق خاصة في ظل هيمنة الرأسمالية؛ لذا يتطلب الأمر دولة قوية لفرض القواعد الإسلامية. ومع إيماننا بحسن النوايا، إلا أنه لا بد من الإشارة إلى بعض النقاط في عجالة كون الأمر يخرج عن سياقنا. أولاً، إن فرض الأمور لا يضمن الالتزام بها في غياب الإيمان الحقيقي. ثانياً، إن الفرد المسلم، سلوكياً، هو المؤسسة، بل والدولة، لكننا نرى وللأسف =

عن علم للاقتصاد، الذي جاء الاهتمام به في فترة متأخرة من تاريخ البشرية. والجدير بالذكر إن علم الاقتصاد، من أي منظور كان، إنما هو علم اجتماعي معني بدراسة الظواهر الاجتماعية الاقتصادية، في محاولة لفهم حقيقة واقع الحال الاقتصادي في مجتمع ما، سواءً بهذا القصد فقط، أو بقصد تقديم الحلول الممكنة، وهذا يتطلب بالضرورة الوجود الفعلي لتلك الظواهر أولاً، أو افتراض هذا الوجود وصياغته بشكل تجريدي كما تفعل الرأسمالية. ولعلنا، إذا استثنينا الرياضيات، نستطيع القول: إنه لا معنى لوجود أي علم، أياً كان هذا العلم، دون أن يكون له موضوع للدراسة.

ومن جانب آخر، فإن جميع الأنظمة الاقتصادية تتكون عملياً من أفراد ومؤسسات اجتماعية -بمعنى ضوابط، وقواعد، وعلاقات، وأهداف- لكنها تختلف من حيث المضمون الثقافي لكل واحد من تلك العناصر. وبعبارة أخرى، يكمن الاختلاف بين الأنظمة الاقتصادية، بل وبقية الأنظمة الاجتماعية، في الخلفية التي تُبنى عليها هذه الأنظمة، والتي تنبثق أساساً عن المنظومة القيمية والمبادئ التي تشكل النظرة العامة للكون والحياة المعمول بها في مجتمع ما. ومع العلم بعدم وجود معايير متفق عليها لتحديد أو تصنيف الأنظمة الاقتصادية،

= أن نسبة لا بأس بها من المسلمين يعانون من انفصام في الشخصية، فهم ملتزمون، أو هكذا يبدو، على الجانب الشعائري، وما أن تنتهي الشعيرة، كالصلاة مثلاً، تنفض عملياً علاقتهم الفعلية بالقيم الإسلامية، مما رسخ على أرض الواقع الفصل المزعوم بين الدين والدولة، وحقق وللأسف لدعاة تلك المقولة أهدافهم، بدليل إن كل الفاسدين والمستغلين للوظيفة العامة والمال العام "يرتادون" المساجد، بل ويصومون ويحجون، ومع هذا يزداد الفساد انتشاراً، ولا شك أن الدول بالمعنى الاعتباري مقصرة في اتخاذ الإجراءات اللازمة، لكن هذا لا يُسقِط المسؤولية عن الفرد المسلم ولا حجة له في عدم الالتزام بالقيم الإسلامية، والعمل بأمانة وقوة، ومحاربة الفساد. وحسبنا أن نُذكّر بقوله تبارك وتعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۝٢ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦۚ قَدۡ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيۡءٖ قَدۡرٗا ۝٣﴾ [الطلاق: 2 – 3] ، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ﴾[الرعد: 11]، ثم ألم نسمع بعد بقول الرسول الكريم: (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان). إن المسلم مطالب بالعمل والأخذ بالأسباب وأن يجتهد قدر استطاعته وعلمه، وما لا يدرك جله لا يترك كله.

إلا أن هناك بعضاً منها مما يمكن قبوله مثل: مؤسسة الملكية -أنواع الملكية المعتمدة في النظام، والهيكل التنظيمي العام- بمعنى مدى مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات الاقتصادية، أهي واسعة أم محدودة؟ والشكل الوظيفي الداخلي -بمعنى المؤسسات الاقتصادية المكونة للنظام؛ ونظام الحوافز- بمعنى الدوافع التي يستخدمها النظام لتحفيز العاملين فيه على العطاء.[1]

ب - عوامل محددة للنظام الاقتصادي الإسلامي:

لو تذكرنا، على سبيل المثال، ما قاله كلّ من سن ورايزمان عند حديثهما السابق الذكر عن العوامل المحددة للنظام الرأسمالي من وجهة نظرهما، ولو تذكرنا أيضاً ما قاله شابرا في هذا الخصوص، كما ورد سابقاً أيضاً، لتبين للقارئ الكريم أنهم، وإن اختلفوا في التفصيل، فقد تحدثوا عن عدد من العوامل المشتركة التي اعتقد كل منهم أنها تُشكل ذلك النظام الاقتصادي مثل: مؤسسة الملكية الخاصة، ومؤسسة السوق، والأرباح والمكافآت الفردية كنظام للدوافع، والحرية الاقتصادية المنبثقة ضمنياً عن العوامل السابقة. وهذا ينسجم عموماً مع تعريف النظام الاقتصادي وظيفياً، في ظل منظومة قيمية معينة، على أنه "مجموعة من المؤسسات الاجتماعية المرتبطة عضوياً، والمكونة لنظام وظيفي اجتماعي معني بالنشاطات كافة المتعلقة بالإنتاج والتوزيع، لتحقيق الأهداف المتمثلة بكفاءة الاستخدام، وعدالة التوزيع عن طريق الآليات الذاتية للنظام."[2]

وغني عن القول، فإن الإسلام يوفر كل العوامل أو المؤسسات المشار إليها والمكونة للنظام الاقتصادي، وفقاً للتعريف، بل إن الإسلام ذهب إلى أبعد من ذلك؛ إذ فصل في كثير من الأمور، ووضع فوق ذلك الإطار العام للقواعد الحاكمة للنشاط الاقتصادي بشكل عام، والسوقي بشكل خاص، وبقدر كبير من التفصيل أيضاً كما سيتبين لاحقاً. ويمكننا القول بإيجاز شديد إن الفكر

(1) العوران، أحمد فرّاس. **الاقتصاد الجزئي: أساسيات ومبادىء ومفاهيم**، عمان: الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي، ط. 1، 1999.

(2) المرجع السابق، ص 51.

الاقتصادي الإسلامي لا يُبنى أساساً على الإنسان الاقتصادي، الذي لا دور اجتماعياً له، على الإطلاق، إلا السعي وراء مصلحته الخاصة فقط، كما هو الحال في الرأسمالية، بل على الإنسان الاجتماعي-الاقتصادي، بمعنى الذي يسعى إلى تحقيق مصلحته الخاصة في إطار المصلحة العامة وليس على حسابها.

فضلاً عن ذلك، ووفقاً للفكر الاقتصادي الإسلامي، فإن النظام الاقتصادي يُبنى على عدد من العناصر، منها: أولاً، الملكية الخاصة والعامة، مع تعدد وجهات النظر في الملكية العامة التي قد تكون عامة دولة، وعامة مجتمع أو أُمة. وثانياً، وانسجاماً مع الملكية الخاصة، فإن النظام الاقتصادي الإسلامي اقتصاد سوق بامتياز؛ إذ يعتمد الاقتصاد على المبادرة الخاصة في ظل نشاط سوقي حر نزيه ومسؤول، وفقاً للقواعد الإسلامية العامة الحاكمة للسوق. وثالثاً، وانسجاماً مع الملكية العامة، فإن للدولة دوراً مناطاً بها يجب عليها أن لا تتخلى عنه، من منطلق مسؤوليتها الاجتماعية، لتحقيق أهداف النظام خدمة للفرد والمجتمع على حدّ سواء. وإن تخلت الدولة عن ذلك، فإنه لا يوجد من يملأ ذلك الفراغ؛ لأن السوق وحدها لا تستطيع ذلك، مع ملاحظة أن العمل على الجانب الاجتماعي لا ينحصر فقط في دور الدولة، بل إن للفرد دوراً في ذلك من خلال آليات التكافل الاجتماعي. ورابعاً، نظام يعتمد على الحافز المعنوي، الذي يجعل من العمل عبادة تعامل على هذا الأساس في ظل إطار القيم الإسلامية؛ وعلى الحافز المادي، الذي لا يُشجع الإنسان على العمل والإنتاج لتحقيق مصلحته الخاصة فحسب -في إطار المصلحة العامة دون الاكتناز والتعامل بالربا-، بل إن كسب قوت الإنسان ومن يُعيل فرض عين على كل مسلم. وخامساً، الحرية الاقتصادية المسؤولة، أي أن التفاعل السوقي بين الطلب والعرض يتمتع بالحرية التامة إذا جاء ذلك التفاعل في إطار المصلحة العامة، أي إذا لم يُصاحبه مخالفة شرعية.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن فقه المعاوضات يزخر بقواعد وتفصيلات ذات علاقة بعمل المؤسسات الاقتصادية المشار إليها، والتي تغطي المجالات الواسعة من

(1) للمزيد انظر سادساً من الفصل الثامن.

النشاط الاقتصادي في أسواق الموارد والعمل والإنتاج والمال، وإن الإمكانية متاحة، من خلال الاجتهاد، لفقهائنا الأفاضل بالتعاون مع الاقتصاديين لملء الفراغ الناجم عن ظهور نشاطات مستحدثة.

وفضلاً عن ذلك، وخلافاً لكل الأنظمة الأخرى، يتمتع الفكر الاقتصادي الإسلامي بآلية خاصة وفريدة من نوعها ليس للتوزيع، بل لإعادة التوزيع، ألا وهي الزكاة -مع ملاحظة أن الفرد مسؤول عن أدائها في حال عدم قيام الدولة بذلك-، واهتم الإسلام اهتماماً لا نظير له على الإطلاق بمؤسسة الإرث، ويأتي هذا الاهتمام بهذه المؤسسات؛ لما لها من كبير الأثر على توزيع الدخل والثروة على حدّ سواء، ومن ثم على الملكية، وعلى العدالة الاجتماعية.[1] وبناءً عليه، يمكن القول وبلا تردد، إن النظام الاقتصادي الإسلامي يتمتع بكل العوامل النظمية اللازمة، شأنه في ذلك شأن الأنظمة الأخرى. وأما على الجانب التطبيقي، فحسبنا أن نقول: إن المراقب الموضوعي لا يملك إلا أن يقول: إنه من غير الممكن أن تنشأ دولة ما، وتتوسع في الزمان والمكان، بل وتسود العالم لفترة تاريخية طويلة، كما هو حال الدولة الإسلامية، دون أن يكون لهذه الدولة نظام اقتصادي تستند إليه.

ومن ناحية أخرى، لا بد للمتحدث عن الأنظمة الاقتصادية، أن يستحضر

(1) وجه أحدهم في إحدى الملتقيات العلمية النقد إلى الإسلام ولقدرته على تحقيق التنمية الاقتصادية من منطلق إنه يفتت الإرث كما قال. ولا بد لنا من مجرد الإشارة هنا إلى إن الحديث عن الإرث هو حديث عن الحقوق والعدالة؛ إذ اقتضت العدالة الإلهية أن لا يُحرم أحد من الحصول على حقه، قليلاً كان أم كثيراً، من التركة وفقاً لصلته بالمورِّث، وأن لا توزع التركة على بعض الورثة وتحجب عن بعضهم الآخر، كما يفعل بعض منا في حالة المرأة. ويقيناً لو حُجِب حق أحد الورثة لكانت التهمة التي توجه إلى الإسلام هي انعدام العدالة! ومن ناحية أخرى، إن القول بالتفتيت يفترض وقوع جميع حالات التوزيع الواردة في آيات المواريث في كل حالة توزيع، وهذا غير صحيح، تماماً مثلما إنه غير صحيح بالمطلق القول بأن المرأة ترث نصف ما يرثه الرجل، لأن الأمر، في هذه الحالة الخاصة، لا يتعلق بالمرأة والرجل، وإنما بالأولاد وما يرتبط بها فقط مصداقاً لقوله تبارك وتعالى: ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ ﴾[النساء: 11].

عند المقارنة بينها، أنها تنقسم إلى أنظمة نظرية صرفة، وأخرى واقعية مختلطة. ومعلوم أن الأنظمة النظرية تُبنى عادة كمنظومة واحدة منبثقة عن الفكر الذي تنتمي إليه، دون الاستعانة بأفكار منظومات أخرى، خلافاً للأنظمة الواقعية المختلطة. وإن الأنظمة النظرية لا تتعرض للتغيير الجوهري إلا بعد مخاض طويل -إنه في حال وقوع ذلك، فإن النظام الأصلي لن يعود قائماً-؛ وذلك لأن البشرية لا تستطيع أن تأتي بين حين وأخر بنظام فكري جديد، فضلاً عن أنه إذا وقع فإنه من الصعوبة بمكان وضعه قيد التنفيذ؛ لأنه يتطلب تغييراً جوهرياً في العقد الاجتماعي برمته، وهذا ليس بالأمر السهل. وتجب الملاحظة إلى أنه عندما أُدخلت تعديلات جوهرية على النظام الاجتماعي في عصر العبودية، أدى هذا إلى ظهور النظام الإقطاعي، وعندما أُدخلت تعديلات جوهرية على النظام الاجتماعي في عصر الإقطاع، ظهر النظام السوقي، وعندما أُدخلت تعديلات جوهرية على النظام الاجتماعي الأوروبي القائم في القرن التاسع عشر، ظهرت الرأسمالية إلى حيز الوجود. وهكذا، عندما جاء الإسلام غير كامل العقد الاجتماعي السائد قبله.

أما من حيث الأنظمة الواقعية، أي المطبقة على أرض الواقع، فهذه أنظمة غير صرفة، أي مختلطة -بمعنى أنها تطبق أفكاراً مستمدةً من منظومات فكرية أخرى، بل إن هذا ما تفعله الأنظمة دائماً- وهذه تتعرض للتغير المستمر. ولهذا نجد أن النظام الرأسمالي المطبق، فضلاً عن أنه يختلف من دولة رأسمالية إلى أخرى، يختلف عن النظام الرأسمالي النظري، إلى درجة يبدو معها أحياناً أنه أبعد ما يكون عن الرأسمالية، وبغض النظر عن الإجماع الظاهري في الدولة المعنية على الرأسمالية، وحسبك مثالاً السوق الاجتماعية المطبقة في ألمانيا.[1]

وإذا ما أجرينا مقارنة فكرية سريعة بين الأنظمة الاقتصادية البائدة والسائدة مع النظام الاقتصادي الإسلامي، فإننا من دون تردد نستطيع القول: إنه في الوقت

(1) العوران، **الاقتصاد الجزئي: أساسيات ومبادىء ومفاهيم**، مرجع سابق، ص58.

الذي يتجاوز فيه الفكر الرأسمالي العدالة لصالح تحقيق الكفاءة، فإن الفكر الاشتراكي يتجاوز الكفاءة لصالح تحقيق العدالة أو هكذا يبدو، مع الإشارة إلى عدم تحقق أي من تلك الأهداف المرجوة. وخلافاً للنظامين المذكورين معاً، فإن الفكر الاقتصادي الإسلامي -في ما يخص الكفاءة والعدالة- لا يتجاوز إحداهما لصالح الأخرى، وذلك من منطلق الإيمان بالتكاملية بينهما مع تقديم العدالة، وحسبنا أن نورد هنا قول الحق تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾ [النحل: 90]. إن الفكر الاقتصادي الإسلامي يبين أن الإحسان -أو اقتصادياً الإتقان، بمعنى تحقيق أعلى درجة من الإنتاجية- وإن تضمن الكفاءة المادية، إلا إنه كمفهوم أوسع من ذلك. وتجدر ملاحظة أن تحقق العدالة شرط ضروري لتحقق الكفاءة؛ إذ إن العدالة هي وحدها دون غيرها من يضمن تحقيق عنصر العمل لأعلى مستوى من الإنتاجية. فضلاً عن ذلك، لا بد وأن يتمتع الاقتصاد بمستويات عالية من المعرفة والتقنية، كي يتم استخدام الموارد الاقتصادية بأفضل الطرق الفنية، لتحقيق أكفأ النتائج الاجتماعية - الاقتصادية.

ولعلنا لا نجافي الحقيقة إذا قلنا: إن النظام الاقتصادي الإسلامي هو المنافس المرشح بالفعل للرأسمالية، ليس لكونه نظاماً سوقياً فحسب، بل ولمزاياه الأخرى. ومن ثمّ، لفائدة الإنسانية، يجب الاهتمام بقدر أكبر بهذا النظام والعمل على إعادة تطبيقه، ليس للتغلب على الرأسمالية؛ لأن الإسلام بوصفه عقيدة لا يمكن فرضه، وإنما الدعوة له، ولكن لإجبار الرأسمالية على أن تكون أكثر إنسانية ورأفة بالشعوب المغلوبة على أمرها، والتي سترزخ رغم أنفها تحت وطأتها وربما ردحاً من الزمن. وهكذا ستجد الرأسمالية نفسها، وللمرة الأولى في تاريخها، أمام منافس سوقي، فضلاً عن مزاياه العديدة الأخرى. ومن ناحية أخرى، إن وجه من أوجه إعادة العمل بالنظام الاقتصادي الإسلامي يكمن في التزام المسلم بالقيم الإسلامية، مثل العمل وفقاً للقواعد الناظمة لعمل السوق والابتعاد عن المخالفات الشرعية عند مزاولته للنشاطات الاقتصادية أينما كان، كما ذكرنا سابقاً، وفي هذا إعادة فعلية للتطبيق.

وهنا لا بد لنا من التأكيد، مرة أخرى، على أن المؤسسات الاجتماعية الأساسية اللازمة لنجاح عمل النظام الاقتصادي الإسلامي، وعلى رأسها السوق، متوفرة كما ذكرنا سابقاً، خلافاً لما يعتقد بعضهم،[1] وليس هناك ما يمنع من تطوير المؤسسات الاقتصادية لتنسجم مع متطلبات العصر والتغير في الظروف الاجتماعية، إذا دعت الحاجة، ليسهل وضعها حيز التطبيق، والعمل على تحويل المؤسسات النظرية إلى مؤسسات واقعية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، كانت الحسبة تاريخياً مؤسسة اجتماعية معنية في الأساس بمراقبة وتنظيم النشاط التجاري،[2] لكن نطاق عملها تطور وتوسع كثيراً؛ إذ تضمن حتى الحفاظ على النظام العام. ولا شك في أن ذلك التوسع والتطور كان مسوغاً تاريخياً، أما الآن فهناك مؤسسات أخرى تتحمل بعض الجوانب الأخرى التي تحملت الحسبة مسؤوليتها سابقاً. ومع هذا، فليس هناك ما يمنع من استخدام المفهوم المؤسسي للحسبة، كمؤسسة لمراقبة وتنظيم النشاط التجاري، وهو عملها الأصلي، أو هيئة لتنظيم القطاعات العاملة في السوق.

من جانب آخر، علينا أن لا ننسى أن النشاطات الاقتصادية لا تتم في الفراغ، وإنما تتم من خلال مؤسسات اجتماعية اقتصادية يتم تطويرها انطلاقاً من الحاجة، ووفقاً لمجموعة المعتقدات المكونة للنظرة العامة للحياة والكون السائدة في المجتمع. ومن المعلوم أن الاقتصاد معني وظيفياً، بشكل أو بآخر، بتحقيق الثروة، أو تطوير الثروة القائمة، بل إنه كان يُعّرف سابقاً على أنه علم الثروة. فإذا كان الأمر كذلك، وهو كذلك، فكيف استطاعت القطاعات الاقتصادية العاملة خلال عصر الدولة الإسلامية تكوين ثروات طائلة، ليس بالمقاييس التاريخية فحسب، بل وبمقاييس العصر الحالي؟[3] وهل كان من الممكن أن

(1) Kahf, Monzer. Islamic Economics: Notes on Definition and Methodology, *Review of Islamic Economics*, No. 13, 2003, pp. 23–47.

(2) للمزيد انظر خامساً من الفصل التاسع.

(3) للمزيد انظر رابعاً من الفصل الثامن.

تتحقق تلك الثروات خبط عشواء، أي دون إدارة وتنظيم وفي غياب المؤسسات الاجتماعية الاقتصادية اللازمة للعمل من خلالها، أو بعبارة أخرى، في غياب النظام الاقتصادي الإسلامي، مع ملاحظة عدم وجود أنظمة اقتصادية أخرى للاستعانة بها في تلك الفترة؟

جـ - بناء علم الاقتصاد من منظور إسلامي:

أما فيما يخص بناء علم للاقتصاد ينبثق عن الفكر الاقتصادي الإسلامي، فشأنه في ذلك شأن أي علم؛ إذ لا بد له من أن يُبنى على أسس فكرية واضحة ومحددة، لتمكين العاملين في هذا الشأن من الانطلاق في عملية بناء هذا العلم. ومع وجود الأرضية الفكرية الإسلامية المناسبة، إلا أن تحديد الأهداف، والمنهجية، والمفاهيم، والمصطلحات، وبناء النظريات، وما إلى ذلك، ليس بالقضية الفنية التي يمكن حسمها بسرعة، وإنما يتطلب الأمر كثيراً من العصف الذهني. ومع أن العاملين في هذا المجال لا يألوون جهداً، إلا إن تشكل هذا العلم على النحو المناسب سيأخذ بعض الوقت، لاسيما وأن العاملين في هذا المجال أقل عدداً بكثير جداً من أولئك العاملين في غيره، بمن فيهم بعض أبناء جلدتنا، وهذا لا يعني بالضرورة أن عملية بناء العلم المعني ما زالت تراوح مكانها، بل على العكس من ذلك، لقد خطى البحث في هذا المجال خطوات لا بأس بها في فترة زمنية قصيرة نسبياً، وإن دخل في مرحلة من التباطؤ قليلاً مؤخراً، كما سيأتي الحديث عن ذلك لاحقاً. ولعل من يطلع على التطور الفكري لعلم الاقتصاد الرأسمالي سيجد أنه بدأ يتبلور كعلم، وذلك بعد ما زاد على القرن ونصف القرن من الزمان من المناقشات والدراسات التي اتصفت بداية بالعمومية، كما سيأتي لاحقاً.

ومن جانب آخر، لعله من المعلوم أن ما يُعمل به وما يُمارس على أرض الواقع عادة هو النظام الاقتصادي وليس علم الاقتصاد، الذي يقتصر دوره على دراسة الظواهر الاقتصادية، واستخلاص العبر، وتقديم النصح والمشورة لمتخذ

القرار، إذا كان هذا العلم قادراً على تقديم هذه المشورة التي تمكن النظام من حل المشكلات التي يواجهها أو بعضها. فعلى سبيل المثال، يقترح علم الاقتصاد الرأسمالي استخدام السياسة المالية تارة، والسياسة النقدية تارة أخرى، تبعاً لوجهة نظر المدارس الاقتصادية المختلفة، لحل المشكلة الاقتصادية ذاتها في الاقتصاد ذاته، مع أنه، وفي حدود ما نعلم، لم تثبت عملياً أفضلية واضحة لإحدى السياسات على الأخرى، وإن كان أتباع كل مدرسة يؤكدون على أفضلية سياسة المدرسة التي ينتمون إليها. بل إننا رأينا أن هذا العلم لم يكن قادراً على تقديم أي عون لمواجهة أزمة عام 2008، لهذا جاءت الحلول سياسية اشتراكية، وليست اقتصادية رأسمالية؛ لذا تراه عاجزاً عن تقديم يد العون لدول منطقة اليورو، كي تتجاوز الأزمة الحادة التي تعاني منها.

ولعله قد بقي هنا أن نشير إلى أنه لا يجوز أن تنسب كل المفردات والمتغيرات الاقتصادية المستعملة في كتب علم الاقتصاد الرأسمالي إلى الفكر الاقتصادي الرأسمالي، حتى وإن طورها عاملون في هذا المجال. ومما يجب ملاحظته هو أن هناك طرقاً رياضية لحساب عدد من المتغيرات الفنية الصرفة، وهذه أدوات، وليست بالضرورة مفاهيم محددة للسلوك البشري، ومن ثمّ يمكن استخدام تلك الطرق مع مراعاة المضمون، إذا تطلب الأمر ذلك، على مستوى الاقتصاد الجزئي والكلي على حدٍّ سواء. وعلى سبيل المثال لا الحصر، إن المؤشرات السعرية المستخدمة ليست مبنية على فكر بعينه، وكذلك الحال بالنسبة لحساب التضخم، والبطالة، وكمية النقود، والمرونة، وحسابات الجدوى الاقتصادية، وغيرها. وتجدر الإشارة إلى أن استخدام معدل الفائدة في حسابات الجدوى الاقتصادية، الخاصة والعامة، هي قضية اختيارية؛ لأن الحسابات تتم نظرياً على أساس معدل يُسمى معدل العائد المتوقع أو الربحية، الذي يحدده أصحاب المشروع، لكن ما يجري عملياً هو أن بعضهم، إن لم يكن كلهم، يُفضل استخدام معدل الفائدة؛ لأنه المعدل الأسهل منالاً للتعبير عن تكلفة الفرصة، مع أن هذه يمكن حسابها بشكل آخر، وهذا شأنهم.